



## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1-2 ديسمبر/كانون الأول 2004

جورجيا

## وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية



## المحتويات

III	معدلات العملة
III	الموازن والمقاييس
IV	خريطة القطر: مواقع تمويل عمليات الصندوق
V	استعراض الحافظة القطرية للصندوق
VI	موجز تنفيذي
1	أولا - المقدمة
2	ثانيا - الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي
2	ألف - الخلفية الاقتصادية للقطر
3	باء - القطاع الزراعي
6	جيم - الفقر الريفي
7	دال - معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي
8	هاء - الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي
9	ثالثا - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في القطر
11	رابعا - الإطار الاستراتيجي للصندوق
11	ألف - الطابع الاستراتيجي للصندوق واتجاهاته المقترحة
12	باء - الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع
13	جيم - نطاق المشروع وإمكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص
14	دال - فرص إقامة روابط مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى
14	هاء - مجالات حوار السياسات
15	واو - مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة
15	زاي - إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري

## الذيول

### الصفحة

1	البيانات القطرية	الذيول الأول:
2	الإطار المنطقي	الذيول الثاني:
3	تحليل أوجه القوة والضعف والفرص والمخاطر	الذيول الثالث:
5	الاتجاهات المؤسسية للصندوق المتعلقة بالبرنامج القطري المقترح	الذيول الرابع:
6	أنشطة الشركاء الإيمائيين - الجارية والمزمعة	الذيول الخامس:



## معادلات العملة

وحدة العملة	=	لاري
1.00 دولار أمريكي	=	2.2 لاري
1.00 لاري	=	0.49 دولار أمريكي

## الموازين والمقاييس

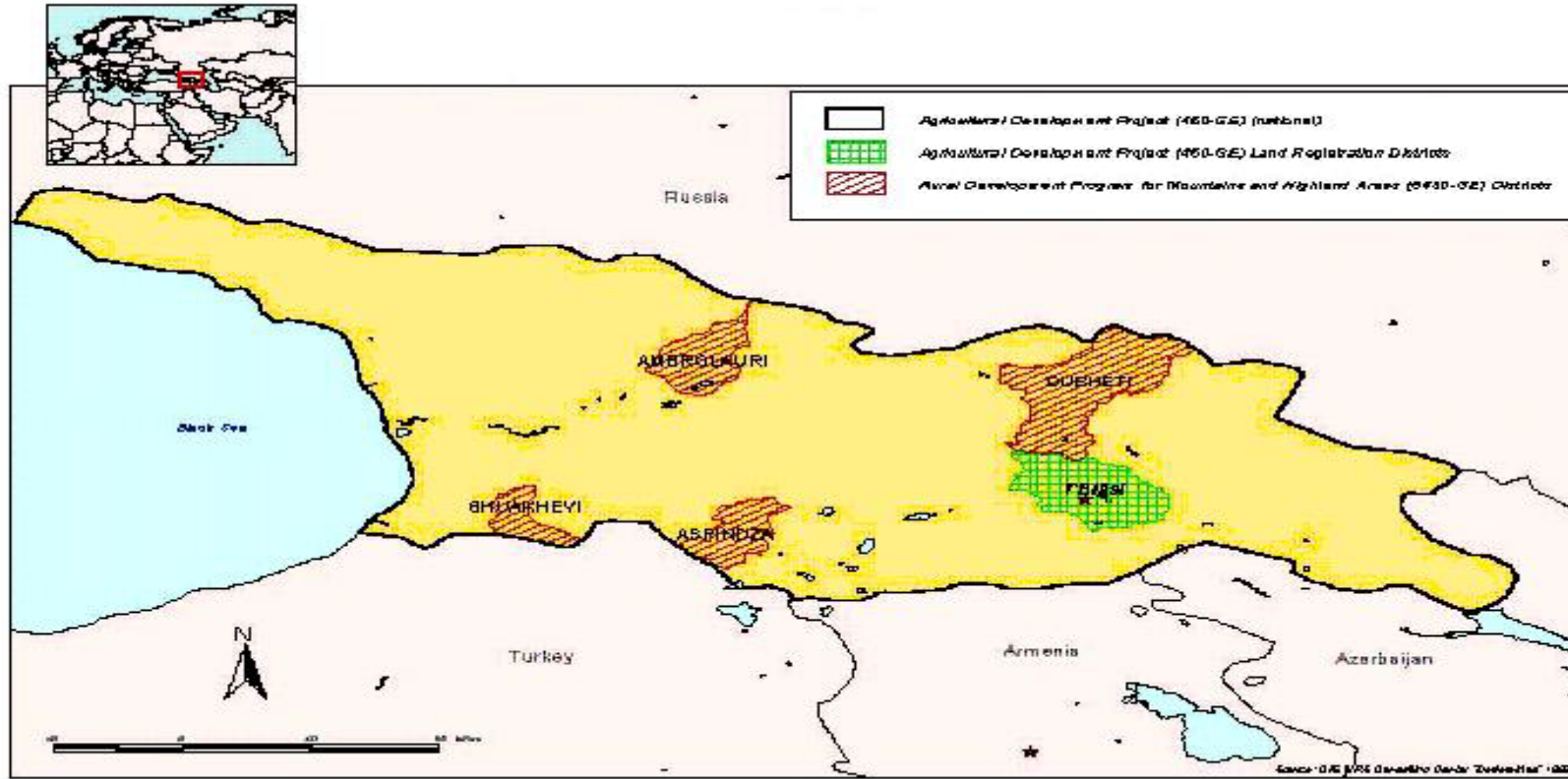
1 كيلو غرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 أكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 أكر

## حكومة جورجيا

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

## خريطة القطر: مواقع تمويل عمليات



إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتسليم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

## استعراض الحافظة القطرية للصندوق

الإقليم: الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

البلد: جورجيا

رقم المشروع	اسم المشروع	المؤسسة التي تعود إليها المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	إقرار المجلس التنفيذي	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال الحالي	القرض/رمز المنحة	العملة المحددة	القرض المعتمد/قيمة المنحة	الصرف (%) من المبلغ المعتمد
1035	مشروع التنمية الزراعية	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	تيسيرية للغاية	97/4/30	97/8/13	05/12/31	G - I - 30 - GE	دولار أمريكي	72 000	0.999
1035	مشروع التنمية الزراعية	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	تيسيرية للغاية	97/4/30	97/8/13	05/12/31	L - I - 450 - GE	دولار أمريكي	4 700 000	0.721
1147	برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية والمرتفعات	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	00/9/13	01/9/04	09/3/31	G - I - 102 - AZ	دولار أمريكي	80 000	0.869
1147	برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية والمرتفعات	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	00/9/13	01/9/04	09/3/31	L - I - 543 - GE	دولار أمريكي	6 100 000	0.152

## موجز تنفيذي

1 - بدأ الصندوق عملياته في جورجيا في عام 1997 بالمشاركة في تمويل مشروع التنمية الزراعية الذي يعود إلى مبادرة المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. وفي عام 1999 قام الصندوق، بعد أن ربط بين جوانب التشابه في قاعدة الموارد الطبيعية الزراعية وبين السمات المشتركة للمشكلات والقيود التي تواجهها الأسواق نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، بصياغة وثيقة للفرص الاستراتيجية دون الإقليمية المشتركة بين أذربيجان وجورجيا. وتستدعي الوثيقة إلى تقديم المساعدة إليهما للانتقال من نظام التخطيط المركزي إلى النظام الموجه للسوق مع وضع أطر سياساتية ومؤسسية مواتية للقراء. وفي عام 2002 قرر الصندوق استعراض استراتيجيته التشغيلية في أذربيجان وجورجيا وإعداد وثيقة للفرص الاستراتيجية القطرية لكل منهما.

2 - يرد بيان استراتيجية حكومة جورجيا المتعلقة بالحد من الفقر في برنامج التنمية الاقتصادية والحد من الفقر الذي وضع في يونيو/حزيران 2003. ويؤكد هذا البرنامج كثيرا على النمو الاقتصادي باعتباره القوة المحركة الرئيسية لزيادة فرص العمل ومن ثم خفض مستوى الفقر. ووضع البرنامج أهدافا محددة للنمو الاقتصادي (بتحقيق معدل نمو 5-8% سنويا في الناتج المحلي الإجمالي)، وخفض معدل الفقر المطلق بحلول عام 2015 (من 14% إلى 4-5%)، وخفض معدل الفقر المطلق (من 52% إلى 20-25%). وتحقيقا لهذه الأهداف يركز البرنامج على تحسين التسيير والإدارة، وخلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة، وتحسين المناخ العام لممارسة الأعمال، وحفز التنمية البشرية، والحد من جوانب ضعف الفقراء من خلال تحسين شبكات الأمان، وتنمية القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد، والطاقة، والنقل، والاتصالات والزراعة، مع حماية البيئة الطبيعية في الوقت نفسه.

3 - **الاتجاهات الرئيسية للدعم المقدم من الصندوق.** إن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية المقدمة (2004 - 2009) تدعم وتقوم على أساس استراتيجية جورجيا في مجال الحد من الفقر الواردة في برنامج التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. وتهدف وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية إلى تحسين الإمكانيات الإنتاجية لفقراء الريف، وتعزيز قدرتهم على الوصول إلى أسواق المنتجات وزيادة حصتهم في القيمة السوقية لهذه المنتجات، وتمكين نساء الريف، ودمج اعتبارات التمايز بين الجنسين في جميع أنشطة المشروعات، والتشجيع على صون الموارد الطبيعية. وتهتم الوثيقة بالأهداف الاستراتيجية للصندوق في تعزيز إمكانيات فقراء الريف وتوفير الفرص لوصولهم بشكل عادل إلى الموارد الطبيعية الإنتاجية والأصول المالية والأسواق. كما تقيم الوثيقة روابط عميقة مع اتجاهات الاستراتيجية الإقليمية لوسط وشرق أوروبا والدول المستقلة حديثا في هذا الإقليم الفرعي.

4 - تكمن الاتجاهات الرئيسية لسياسات وثيقة الفرص الاستراتيجية الجديدة في إنعاش الزراعة وإضفاء الطابع التجاري عليها من خلال تطوير **الروابط بالأسواق** بربط صغار المزارعين بها. كما ستدعم الاستراتيجية الجهود الرئيسية التي ترمي إلى وضع ترتيبات مؤسسية مناسبة (الصناعات الصغيرة والمتوسطة للتعبئة والفرز والتجهيز، وإنشاء منظمات المنتجين الزراعيين) التي تيسر وضع ترتيبات تسويقية أكثر فعالية وشفافية وربحية لمنتجات أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن الضروري في هذا الصدد إقامة شراكات مع القطاع الخاص والجهات المانحة الأكثر توجها نحو الأسواق حتى يتسنى أداء المهمة الشاقة المتمثلة في إعادة الهيكلة والتعمير وفتح رأس مال جديد في تجهيز الإنتاج الزراعي وتسويقه.



5 - سيواصل الصندوق أيضا دعم استثمارات مختارة في مجال تحسين إنتاجية المزارع. فلا تزال الحاجة قائمة إلى توفير البذور المحسنة والخدمات البيطرية المشورة الإرشادية لدعم المزارعين الصغار والمحرومين من هذه الخدمات. وسيركز الصندوق استثماراته ليس فقط على الإنتاج الزراعي الأساسي وإنما أيضا على مجالات أخرى من الاقتصاد الريفي، ودعم الاقتصاد الريفي غير الزراعي، مثل مشروعات تجهيز المحاصيل الزراعية الصغيرة والمتوسطة وتقديم الخدمات الزراعية وغير ذلك من أنشطة الأعمال الريفية. وسوف يتيح ذلك بعضا من أفضل الفرص لحفز النمو وتطوير أسواق جديدة للحد من الفقر. وسوف يدعم الصندوق هذه المشروعات بتوفير الخدمات المالية والمساعدات التقنية المناسبة لها. كما سيواصل الصندوق إعطاء أولوية كبيرة لتطوير الخدمات المالية الريفية كشرط جوهري للنمو الاقتصادي المستدام. ومع تفكك المزارع الحكومية والتعاونية الكبيرة، أصبح إنشاء رابطات المزارعين التي تجمع صغار المزارعين معا مسألة ضرورية للتنمية الزراعية وللحد من الفقر الريفي. ومن شأن وجود هذه التجمعات تيسير إدارة الموارد الزراعية بتحقيق وفورات الحجم، وخفض تكاليف المعاملات، وتقديم الائتمان الريفي، وتعزيز القدرة على المساومة في الأسواق. ويعتبر تشكيل وتشجيع المنظمات المجتمعية كأدوات للتغيير مسألة حاسمة في استراتيجية الصندوق في مجال استهداف فقراء الريف، لاسيما المعدمين وصغار المزارعين والنساء. ولذلك فإن أنشطة التنمية المجتمعية التي تستهدف تنظيم وتعزيز وتمكين المزارعين وفقراء الريف والنساء سيشكل جزءا لا ينفصم عن الاستراتيجية.

6 - الفرص الرئيسية لتدخلات المشروعات. سيواصل الصندوق خلال السنوات الخمس القادمة التركيز على الفقر الريفي في جورجيا. وهذا الخيار يتسق مع، ويستفيد من، الخبرات التي تراكمت لدى الصندوق في مجال تحولات القطاع الزراعي منذ بدايتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق. وفيما يتعلق بالمناطق الجبلية والمرتفعات يلتزم الصندوق والحكومة بتنفيذ برنامج طويل الأجل يضم ثلاثة مشروعات متعاقبة على مدى 12-15 سنة. وفي الأراضي المنخفضة ساهم مشروع التنمية الزراعية مساهمة قيمة في خصخصة الأراضي وتسجيلها، وأدى إلى تحسين إمكانات تطوير أسواق الأراضي الزراعية. كما ساعد هذا المشروع على نشر مفاهيم الائتمان الريفي وعملياته ودعم الجهود الأولى الذي بذلت على مستوى المنظمات المجتمعية والمشاركة والتنمية. وتحتاج هذه التدخلات بشدة إلى تعزيزها والمضي قدما في تطويرها حتى تؤتي الثمار المنشودة.

7 - مجالات حوار السياسات. إن تحويل اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق يتطلب اتخاذ قرارات سياساتية جوهرية وما يترتب على ذلك من تغييرات في الإطار القانوني. وهذه القرارات السياساتية وانعكاساتها القانونية تؤثر بشكل مباشر وكبير في توزيع حقوق الملكية (مثل ملكية الأراضي) وفي هيكل حوافز الإنتاج والاستثمار وفي السلوك الاجتماعي للأفراد والمجتمعات وأهداف الحد من الفقر. ومع اكتساب الخبرة في تنفيذ المشروعات ومع تكشف الأوضاع السياسية والاجتماعية الاقتصادية، يجب تعديل السياسات والقوانين وتغييرها. وسوف يضم الصندوق جهوده إلى جهود الجهات المانحة الأخرى في إقامة حوار سياساتي بناء باستخدام المشروعات كمدخل للحوار السياساتي المتعلق بالوصول إلى الخدمات المالية والأسواق الأخرى (لاسيما أسواق المدخلات) والمسائل المتعلقة بخصخصة الأراضي. ويشترك الصندوق والجهات المانحة الأخرى في بذل جهود جادة لنشر مفهوم تقديم الائتمانات إلى المزارعين وإنشاء أصول يمكنهم استخدامها كضمانات إضافية من خلال خصخصة الأراضي والأسواق، ووضع

إجراءات للتمويل الريفي والتماس الدعم من المجتمع المدني ومشاركته (مثل رابطات المنتفعين والاتحادات والرابطات الائتمانية والمنظمات غير الحكومية) وتشجيع الاستثمار لتحسين القدرة على المنافسة وتسويق المنتج الزراعي.

8 - الإطار الإقراضي المؤقت. سوف يستمر برنامج الصندوق في جورجيا في التركيز على النظامين المعيشيين الرئيسيين في المناطق الجبلية والقوقاز الأكبر والأصغر وفي الأراضي المنخفضة الواقعة بينهما. وسيعمل الصندوق على ألا يزيد عدد عملياته الجارية على عمليتين متزامنتين مع تنفيذ عملية واحدة في كل من النظامين المعيشيين. وبناء على التوقعات الجارية لنظم التخصيص القائم على الأداء سوف تكون جورجيا مؤهلة لتطبيق عليها التصور الإقراضي الأساسي وقدره 8-10 مليون دولار أمريكي كل ست سنوات، وهو ما يكفي لقرض من أجل مشروع واحد. ومع تحسين الإطار العام السياساتي والمؤسسي العام وإطار السياسات القطاعية وأداء الحافطة يمكن النظر في تصور أساسي أعلى قدره 8-10 مليون دولار أمريكي كل أربع سنوات.

9 - يستدعي البرنامج الجاري للتنمية الريفية في المناطق الجبلية والمرتفعات إعداد مرحلة ثانية يبدأ إعدادها مع إجراء تقييم منتصف المدة المقرر إجراؤه في السنة الرابعة من المرحلة الأولى الجارية من البرنامج (2006). وسوف يتم رصد هذا الجدول الزمني عن كثب بحثاً عن فرصة للإسراع في عملية الإعداد وفقاً لمعدل سرعة التنفيذ وتحقيق الأثر المنشود والاستدامة وتلبية طلبات المستهدفين من استثمارات البرنامج وخدماته. وفيما يتعلق بالمناطق المروية/البعلية المنخفضة، فإن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية تستهدف إعداد مشروع يهدف إلى تعزيز دور المزارعين من القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين الطلب الفعال والأسعار التي يحصل عليها المنتج وزيادة حصة المزارعين من هذه الأسعار، والاستفادة من الخبرة المكتسبة من تنفيذ مشروع التنمية الزراعية المقرر الانتهاء من تنفيذه بحلول نهاية 2005.

## جورجيا

### وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

#### أولا - المقدمة<sup>1</sup>

1 - بدأ الصندوق عملياته في جورجيا في عام 1997 بالمشاركة في تمويل مشروع التنمية الزراعية الذي يعود إلى مبادرة المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. وكان الهدف الاستراتيجي للمشروع هو زيادة الإنتاجية الزراعية في جورجيا بدعم عملية التحول من القطاع الزراعي المخطط مركزيا إلى قطاع يقوم على مبادئ اقتصاد السوق وتمكين المزارعين من الوصول إلى أسواق الخدمات المالية.

2 - في عام 1999 قام الصندوق، بعد أن ربط بين جوانب التشابه في قاعدة الموارد الطبيعية وبين السمات المشتركة للمشكلات والقيود التي تواجهها الأسواق نتيجة لتفكك الاتحاد السوفييتي السابق، قام بصياغة وثيقة للفرص الاستراتيجية دون الإقليمية المشتركة بين أذربيجان وجورجيا. وتدعو هذه الوثيقة إلى تقديم المساعدة إليهما للانتقال من اقتصاد التخطيط المركزي إلى النظام الموجه إلى السوق مع وضع أطر سياساتية ومؤسسية مواتية للفقراء. وتكمن التوجهات الرئيسية للوثيقة في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الزراعي وتنويع مصادر الدخل من خلال توفير الأنشطة غير الزراعية المولدة للدخل وإنشاء منظمات تشاركية قروية ومجتمعية، وتحسين الحصول على التمويل الريفي. وتؤكد الوثيقة على الدور الحافز للصندوق في المبادرة بالإجراءات والأنشطة اللازمة لعمل النظم الفعالة والكفوءة للإنتاج والتسويق وتجربة هذه النظم ودعمها.

3 - قام الصندوق، في إطار وثيقة الفرص الاستراتيجية دون الإقليمية، بتجهيز تدخله الثاني في جورجيا، أي برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية والمرتفعات. ويركز هذا البرنامج طويل الأجل على المناطق الجبلية والمرتفعات التي تتسم بضعف في الامكانيات الزراعية وهشاشة البيئة. أما هدفه العام فيمكن في مساعدة سكان هذه المناطق على رفع مستوياتهم المعيشية مع حماية البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية في الوقت نفسه.

4 - في عام 2002 قرر الصندوق إعادة النظر في استراتيجيته التشغيلية في أذربيجان وجورجيا، ووضع وثيقة للفرص الاستراتيجية القطرية في كل من البلدين. وقامت صياغة الوثيقة الخاصة بجورجيا على أساس عملية تشاورية تفاعلية ومتكررة. وعقدت حلقة عمل في هذا الشأن في تبليسي في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2002 لشرح الإطار المفاهيمي للوثيقة القطرية المقترحة وتوجهاتها، والتشاور والتفاعل مع أصحاب الشأن الرئيسيين والأطراف المعنية للحصول على المعلومات الميدانية وتعزيز المشاركة والملكية المحلية للاستراتيجية المقترحة، والتيقن من الإطار المفاهيمي ومدى ملاءمته وصلاحيته للتنفيذ.

<sup>1</sup> انظر الذيل الأول لمزيد من المعلومات.

5 - حضر عدد من كبار المسؤولين، بمن فيهم نائب وزير الزراعة، حلقة العمل المذكورة، كما اشترك فيها 50 فردا يمثلون مختلف الوكالات الحكومية، والفقراء ومنظماتهم، والمجموعات النسائية، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، وغير ذلك من منظمات المجتمع المدني. وبدأت المناقشات في إطار حلقة العمل الخاصة باستعراض تقرير الفقر الريفي لعام 2001 الصادر عن الصندوق، والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002-2006، والاستراتيجية الإقليمية لشرق ووسط أوروبا والدول المستقلة حديثاً. وأعقب ذلك تقديم عرض لبرنامج التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في جورجيا والأولويات الاستراتيجية للقطاع الزراعي، والدروس المستفادة من العمليات التي دعمها الصندوق في جورجيا. ووفرت هذه العروض الأساس الذي قامت عليه مناقشة استراتيجية الصندوق القطرية المقترحة لجورجيا. وكان هناك توافق عام في الآراء بشأن العناصر الرئيسية للاستراتيجية القطرية وجدول الحوار السياسي. وحظي التزام الصندوق بتقديم الدعم لجورجيا في معركتها ضد الفقر الريفي بالتقدير العظيم.

## ثانياً - الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

### ألف - الخلفية الاقتصادية للقطر

6 - تقع جورجيا في شرق أوروبا وتبلغ مساحتها 69 700 كيلومتر مربع. وتشارك في الحدود مع الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وتركيا، ويقع البحر الأسود على حدودها الغربية. وقدر عدد السكان في عام 2001 بنحو 5.22 مليون نسمة، وكان معدل النمو السنوي للسكان سالبا في الفترة 1995 - 2001 حيث بلغ - 0.4 في المائة. أما معدل النمو الحضري فمرتفع، فقد وصل إلى 55% في عام 2000 حيث يعيش 1.5 مليون نسمة، أي 27% من مجموع السكان، في العاصمة تبيليسي. ويبلغ العمر المرتقب عند الميلاد 73 سنة، كما يرتفع معدل التعليم في جورجيا حيث تبلغ نسبة الملتحقين بالتعليم بعد الثانوي 17.5% من السكان.

7 - حصلت جورجيا على استقلالها في أبريل/نيسان 1991 في أعقاب تفكك الاتحاد السوفييتي السابق. ولم تكن هذه العملية سهلة بأي حال، حيث أعقب هذا التفكك فوضى سياسية ونشوب حروب أهلية وانفصال بعض الأقاليم عن البلاد وتدهور مستوى الدخل والرعاية الاجتماعية. وانخفض صافي الناتج المادي بالقيمة الحقيقية بنسبة 77% تقريبا في الفترة من 1980 إلى 1993. وارتفع معدل البطالة في المناطق الحضرية إلى أكثر من 20 في المائة. وأدت الحرب في أبكازيا إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، مما أقتضى توفير معونات إنسانية لهم تفوق قدرة البلد. وبحلول عام 1994 كان معدل التضخم قد بلغ أكثر من 50% شهريا، وفي عام 1995 كان الناتج الزراعي يعادل نصف ما كان عليه في عام 1990، واضطرت جورجيا إلى استيراد 80% من احتياجاتها من الحبوب. وبرغم ذلك كانت الزراعة في هذه الأوقات العصيبة تشكل احتياطيا ضد البطالة عن العمل في قطاعات الاقتصاد الأخرى. واتسمت صناعات تجهيز المحاصيل الزراعية، التي طورت لخدمة الأسواق السوفييتية المتكاملة إلى حد بعيد، بعدم فعالية التكاليف واعتمدت على تكنولوجيا بالية وعانت من نقص الاستثمارات وعدم تجديد المعدات ومن انقطاع طرق التجارة. وكانت النتيجة هي ركود هذه الصناعة وانهايار الخدمات الاجتماعية.

8 - جاء ترتيب جورجيا الحادي والثمانين حسب مؤشر التنمية الوطنية البشرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2001. وكان اقتصاد جورجيا قد تقلص في البداية بنسبة 77% عما كان عليه في عام 1990 ولكنه عاد

وانتعش جزئيا فانخفض إلى 60% عن مستواه قبل التسعينات. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 ما يعادل 590 دولارا أمريكيا، أي ما يساوي قوة شرائية نسبية تعادل قيمتها 2 660 دولارا أمريكيا. ويعيش قرابة 45% من السكان تحت خطر الفقر. غير أنه يوجد قطاع اقتصادي غير رسمي كبير يقدر بنحو 30 في المائة. والواقع أن عمليات المسح الأسري تبين أن النفقات الأسرية تشير إلى وجود دخل قابل للتصرف فيه أعلى مما كشفت عنه ردود المشمولين بعمليات المسح بشأن دخلهم، وتبين أن نحو 25% من العاملين يمارسون عملا إضافيا.

9 - حقق الاقتصاد في الفترة الأخيرة نموا مؤثرا. وكان هذا المعدل قد بلغ 1.7% في عام 1998، ولكنه ارتفع إلى 3.7% في عام 2000 ثم إلى 4.8% في عام 2001. وفي عام 1993 حلت عملة جديدة هي اللاري محل الروبية، وبلغ سعرها 1 لاري يعادل 1 دولار أمريكي. وفي عام 1995 نفذ برنامج لتحقيق الاستقرار نجح في تحقيق استقرار الأسعار وتحرير الأسواق وتسوية أسعار الصرف. وأصبحت عملة اللاري عملة معومة تحت السيطرة حيث بلغت قيمتها 1.27 لاري/دولار أمريكي في نوفمبر/تشرين الثاني 1996، ثم استقرت عند 2.2 لاري/دولار أمريكي في يونيو/حزيران 2001. واستمرت معدلات التضخم في الهبوط حتى بلغت 4.6% سنويا في المتوسط (في عام 2001).

10 - اعتمد نمو الاقتصاد اعتمادا كبيرا على المشروعات المشتركة لتجهيز المنتجات الزراعية (لاسيما إنتاج النبيذ) والتجارة والسياحة. وكانت المعادن الخردة تمثل، لعدد من السنوات في التسعينات، الصادرات الرئيسية لجورجيا، وهو ما يشير إلى تفكيك مصانع ضخمة كانت قائمة في العهد السوفييتي. وسوف يتأثر النمو في المستقبل بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال نقل النفط ورسوم العبور لنقل النفط من أذربيجان إلى البحر الأسود. ومن المتوقع، على وجه التحديد، أن يكون لخط الإمداد بالنفط تأثير كبير على نمو الاقتصاد وعلى زيادة فرص العمل أمام السكان الحاصلين على درجة عالية من التدريب.

### باء - القطاع الزراعي

11 - تتمتع جورجيا بدرجة هائلة من التنوع الطبيعي مما يتيح ظروفًا مواتية لإنتاج طائفة واسعة من المحاصيل السنوية والمعمرة بجانب الإنتاج الحيواني. ويحقق القطاع الزراعي حاليا نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص العمل لأكثر من 50% من مجموع السكان. وتعتبر الزراعة أهم قطاعات التصدير في جورجيا حيث حققت في عام 2001 نحو 91.2 مليون دولار أمريكي (196.1 مليون لاري) من النقد الأجنبي، وهو ما يعادل 28% من مجموع الصادرات. وبالنظر إلى الأهمية والحجم الكبير نسبيا للزراعة وما توفره من فرص العمل، فإن تنمية هذا القطاع تؤثر كثيرا في الرخاء والنمو العام في جورجيا. وكما هو الحال في الدول المستقلة حديثا الأخرى، فإن الزراعة والأعمال الزراعية المرتبطة بها تعد عادة هي المصدر الوحيد لدخل سكان الريف مما يجعل نمو القطاع الزراعي هو أحد الخيارات القليلة المتاحة حاليا للحد من الفقر الريفي.

12 - عندما كانت جورجيا تشكل جزءا من الاتحاد السوفييتي، تحول اقتصادها من اقتصاد يقوم على أساس الزراعة المعيشية إلى قطاع يعتمد على الصناعات الثقيلة والدعم الحكومي الضخم والأسواق المحمية للمنتجات الزراعية المتميزة مثل الشاي والمواالح والبطاطس مبكرة النضج والنبيد والمياه المعدنية والكونياك والفاكهة المعلبة والخضروات الطازجة. وكانت جورجيا بدورها تستورد أكثر من 50% من احتياجاتها من الحبوب و60% من منتجات الألبان و33% من اللحوم. وبنهاية العهد السوفييتي كانت جورجيا تسهم بأكثر من 10% من التجارة في الأغذية والزراعة بين

الجمهوريات، وكانت قيمة الصادرات الزراعية تعادل 1.7 ضعف قيمة واردات الأغذية. وكان الإنتاج الزراعي كله قائم على مزارع الدولة أو المزارع التعاونية (سوفخوز وكولخوز) موزعا بحسب المزايا المناخية وليس بحسب التكلفة والكفاءة. وكانت مياه الري تعتمد على محطات الضخ الضخمة كما كان الإنتاج الحيواني يقوم على الوحدات الإنتاجية الضخمة التي تعتمد على مركزية الإدارة.

13 - بعد انهيار هذا النظام الشمولي عادت جورجيا بشكل ملموس إلى الزراعة المعيشية. وتشير عمليات المسح الأخيرة إلى أن 83% من سكان الريف يعتمدون اعتمادا كلياً على مزارعهم وأن الأسرة العادية تستهلك 73% من إنتاجها. وقد هبط مجموع الإنتاج بأكثر من نصف ما كان عليه قبل الاستقلال، وتدهور إنتاج بعض قطاعات المحاصيل (وعلى رأسها الموالح وفاكهة المناطق المعتدلة) بأكثر من 85 في المائة. ولا يوجد سوى محاصيل الحبوب الأساسية والبطاطس التي تزرع بالكميات التي كانت عليها سابقاً، وأصبحت جورجيا الآن مستورداً صافياً للمنتجات الزراعية مما أحدث عجزاً كبيراً في الميزان التجاري وصل إلى 54.2 مليون دولار أمريكي (116.5 مليون لاري) في عام 2001. ولا تزال البلاد تعتمد على استيراد الحبوب والألبان واللحوم لتلبية أكثر من 50% من احتياجاتها من الأغذية.

14 - شرعت جورجيا في تنفيذ برنامج للإصلاح الزراعي منذ مطلع عام 1992 بتخصيص مزارع محددة للأفراد من المزارعين في عام 1992، ثم أعقب ذلك تنفيذ برنامج لتأجير الأراضي الحكومية في عام 1996. وأسفر هذان البرنامجان عن توفير حيازة الأراضي أو تأجيرها للقطاع الخاص، وشمل ذلك معظم الأراضي الزراعية في القطر، إذ بلغت نسبة أراضي الملكية الخاصة 57%، والأراضي المؤجرة 27%، أما المساحة الباقية، ومعظمها من المراعي والأنواع الأخرى من الأراضي الزراعية، فظلت تحت سيطرة الحكومة مباشرة.

15 - كما هو الحال بالنسبة للدول المستقلة حديثاً الأخرى، أدى توزيع الأراضي على الأفراد إلى تجزؤ الحيازات في مساحات مجزأة ومتناهية الصغر. ويحدد القانون الحالي الحد الأقصى للملكية بما يعادل 1.5 هكتار، كما يتراوح متوسط الحيازة في جورجيا بين 0.75 و1.25 هكتار للأسرة. وتنقسم هذه الحيازة عادة إلى ما بين قطعتين وأربع قطع تبعد عن بعضها أحياناً بعدة كيلومترات. وفي بعض المناطق، لاسيماً أراضي زراعة الشاي في غرب جورجيا، كانت الأراضي الموزعة على الأفراد من القطاع الخاص محدودة جداً بحيث لا تتجاوز الحدائق المنزلية التي كانت عليها في العهد السوفييتي. وينتمي العديد من أصحاب الأراضي الجدد إلى العمال الصناعيين السابقين الذين هاجروا من المدن بعد الانهيار الصناعي وليس لديهم خبرة سابقة بالإنتاج الزراعي. ونظراً لصغر مساحة الحيازات وارتفاع التكاليف وسوء نوعية الأسمدة والكيماويات الزراعية، أصبح إنتاج معظم هؤلاء الملاك محدوداً جداً ويخصص للاستهلاك المنزلي أساساً.

16 - يوفر برنامج تأجير الأراضي في جورجيا أداة رسمية للمزارعين من القطاع الخاص لتكملة الحيازات التي حصلوا عليها في إطار عمليات التوزيع الأولية للأراضي. ونتيجة لذلك يوجد نحو 40 000 فرد يستأجرون قرابة 240 000 هكتار من أراضي الدولة، أو بما يعادل 6 هكتارات للفرد. ويستغل معظم هؤلاء المزارعين الأراضي الإضافية المستأجرة في إنتاج فائض تسويقي، ومن ثم يستخدمون المدخلات المشتراة بشكل أكثر كثافة وأفضل تطبيقاً مما يفعله أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين المعيشيين. وحتى مع الذهاب إلى أبعد من ذلك في مجال الإدارة يتبين أنه يجري تأجير 540 000 هكتار أخرى للقطاع الخاص والشركات المساهمة، بما في ذلك صناعات النبيذ والمعنيون

بتجهيز أوراق الشاي وغيرهم من كبار المستثمرين في مجال زراعة الحبوب للاستهلاك المحلي. ويبلغ متوسط المساحة المؤجرة لهذه الهيئات القانونية 100 هكتار، وإن كانت مساحة بعض الوحدات تزيد على 500 هكتار. وبالنظر إلى توفير فرص أفضل لتطوير اقتصاد وفورات الحجم، فإن هذه الوحدات الكبيرة تتجه إلى الميكنة الكاملة (وإن كان ذلك باستخدام الآلات السوفييتية القديمة) بجانب استخدام الأسمدة والكيماويات الزراعية بكميات محدودة.

17 - يجري الآن تنظيم أيام تسويقية منتظمة في معظم المناطق الريفية ويشترك فيها السكان المحليون وصغار المزارعين والتجار من المناطق الحضرية وجامعو المنتجات الزراعية بالنيابة لتوريدها إلى العدد القليل الباقي من مصانع تجهيز الإنتاج الزراعي. غير أن المنافسة في هذه الأسواق محدودة، حيث أن معظم المشتريين (لأسيما التجار وجامعو المنتجات) يعرضون نفس الأسعار مع اختلاف بسيط بحسب النوعية. وتفيد تقارير أخرى بأن بعض الأسواق قد تخضع لسيطرة عناصر إجرامية تحول دون المنافسة الشريفة وتحول دون شفافية الأسعار. وتباع كميات صغيرة من المنتجات الزراعية وفقا "لعقود" متفاوض بشأنها سلفا (لأسيما العنب والخضروات وتقاوي البطاطس)، ولكن هذه الترتيبات تكون غير رسمية عادة ولا تشمل الإمداد بالمدخلات. وفيما يتعلق بمعظم المنتجات الزراعية الأخرى فهي إما تباع على جانب الطرق أو يتم مقايضتها مع الجيران.

18 - أهم صادرات جورجيا هي النبيذ والمواالح والنقل والشاي والمياه المعدنية وعصير الفاكهة وغير ذلك من المشروبات. أما أهم الواردات الزراعية فهي القمح ودقيق القمح بجانب التبغ. وبخلاف بعض الاستثناءات الملحوظة في مجالات إنتاج المياه المعدنية والبندق وكذلك، إلى حد ما، النبيذ وعصير الفاكهة، لم يستطع سوى عدد قليل جدا من الشركات التوسع في صادراتها إلى أبعد من الأسواق التقليدية في الاتحاد السوفييتي سابقا. وتعتبر روسيا وتركيا هما أهم شركاء جورجيا التجاريين، بينما أرمينيا وأذربيجان وروسيا وأوكرانيا هم أهم البلدان في مجال التبادل الزراعي.

19 - في سياق تطلع جورجيا لتطوير أسواق جديدة للصادرات، فإن القطاع الزراعي فيها يواجه قيودا تتمثل في ضعف الطلب على عدد من المنتجات الزراعية الحالية، وفي عجز شركات تصنيع المنتجات الزراعية في جورجيا عن مواكبة عمليات الإنتاج والتسويق مع الطلب الجديد عليها. وقد أبرزت الأزمة المالية التي تعرضت لها روسيا في نهاية التسعينات حجم المشكلة التي يخلقها الاعتماد على سوق واحدة. فضلا عن ذلك عادت الأسواق التي كانت مغلقة في العهد السوفييتي إلى الانفتاح للمنافسة من البلدان الغربية، ويزداد إقبال المستهلكين فيها على المنتجات عالية الجودة. ومن الواضح أن تركيز الصادرات في عدد محدود من الأسواق غير المستقرة ليس استراتيجية جيدة للمصدرين في جورجيا. وبدون تحقيق تقدم ملموس في نوعية المنتجات وتسويقها ستعجز صادرات جورجيا عن المنافسة في الأسواق التقليدية للاتحاد السوفييتي السابق.

20 - في يوليو/تموز 2000، أصبحت جورجيا رابع جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق تنضم إلى منظمة التجارة العالمية. وبينما سيساعد ذلك على زيادة وجود جورجيا في أسواق التصدير الجديدة إلا أن القيود الأساسية المتعلقة بانخفاض مستوى الجودة وعدم انتظام الإمدادات وانقطاع أو عدم تأمين طرق النقل ستظل عاملا يقلل من الفرص المتاحة للتجارة الدولية وتطوير أسواق جديدة لمنتجات جورجيا.

21 - حدثت بعض التغييرات في السنوات الأخيرة التي ساعدت على وجود بيئة أفضل للنمو الزراعي. وتشمل هذه التغييرات تحرير الأسعار المحلية للمنتجات الزراعية، ونشوء نظام تجاري حر نسبياً، والوقف الكامل تقريباً لدعم المدخلات والإنتاج. ولم يعد يوجد خلل كبير في نظام الضرائب المفروضة على الزراعة والتي كانت تسبب ارتباك الإنتاج الزراعي. وكان الدعم المباشر منخفضاً في الماضي، وكان مقصوراً أساساً على برامج القروض الصغيرة المقدمة لمزارعي العنب والشاي بأسعار فائدة مدعومة. غير أن الضرائب العقارية على الأراضي وإيجارها لا تزال تمثل مصدراً رئيسياً للعائد المحلي ويمكن أن تؤثر في القرارات المتعلقة بالإنتاج مستقبلاً إذا ارتفعت إلى مستوى أعلى مما هي عليه حالياً.

22 - بينما صدرت قوانين مدنية إيجابية تحكم الممارسات التجارية إلا أن الأجهزة التشريعية وتلك المعنية بتنفيذ هذه القوانين لا تجد التمويل الكافي وتعتبر فاسدة من وجهة نظر مجتمع رجال الأعمال. ومن الواضح أن تعزيز المؤسسات المحلية وحكم القانون يعتبر شرطاً مسبقاً للتطوير المستدام للأسواق. وقد تولت حكومة جديدة مقاليد السلطة في جورجيا في أواخر عام 2003، وتعهدت بأن تكون محاربة الفساد على رأس أولوياتها.

### جيم - الفقر الريفي<sup>2</sup>

23 - كان الانهيار الاقتصادي الذي حدث بعد عام 1990 انهياراً شاملاً وضخماً. فقد هبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1 967 دولاراً أمريكياً في عام 1990 إلى 590 دولاراً أمريكياً في عام 2001. وكان من النتائج المهمة المترتبة على هذا الانهيار الاقتصادي الهبوط الحاد في الطلب على اليد العاملة، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل ملحوظ. كذلك تراجعت فرص العمل في القطاع العام (أي أن الوظائف التي كانت تضمها الدولة اختفت ببساطة)، وظهرت أسواق غير منظمة وغير رسمية للعمالة عجزت أيضاً عن توفير وظائف جديدة كافية في القطاع الخاص.

24 - يتضمن تقرير التنمية البشرية الوطنية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002/2001) أحدث بيانات عن الفقر. فهذا التقرير يشير إلى أن عدد الفقراء (أي عدد الأسر التي تقع تحت خط الفقر) في جورجيا بلغ ما يعادل 45% من مجموع السكان في الفترة 2002/2001. غير أن هناك خلافات موسمية بارزة حيث تبلغ نسبة الفقر 51% في الشتاء و41% في الصيف. ويزيد عدد الفقراء في المناطق الريفية بنسبة 3% على الفقراء في المنطق الحضرية خلال الشتاء، وترتفع هذه النسبة إلى 4.5% في الصيف، أما عدد من يعانون من الفقر المدقع فيكون في المناطق الحضرية أعلى منه في المناطق الريفية خلال الصيف حيث يزيد بنسبة 4% في المناطق الحضرية على المناطق الريفية. ويعتبر المعدل الموسمي للفقر شديد الأهمية في احتساب عدد الفقراء في المناطق الحضرية (56% في الشتاء و36% في الصيف). وتبلغ نسبة من يعانون من الفقر المدقع 13% في الشتاء وتهبط إلى 8% في الصيف من مجموع عدد السكان.

<sup>2</sup> يقوم هذا التحليل على أساس وثيقة استراتيجية الحد من الفقر المرحلة التي أصدرتها الحكومة في ديسمبر/كانون الأول 2000 وتقرير التنمية الوطنية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002/2001). وفي أغسطس/آب 2003، صدرت الوثيقة النهائية لاستراتيجية الحد من الفقر بعنوان برنامج التنمية الاقتصادي والحد من الفقر.



25 - لا غرابة في أن توزيع الفقراء لنفقاتهم على الغذاء تكون أعلى في الصيف منه في الشتاء، نظرا لأن هذه الأسر تعيد توجيه نفقاتها نحو البنود غير الغذائية ذات الأولوية مثل التدفئة. وتمثل حالة الإمداد بالكهرباء مشكلة كبرى في جميع المناطق الريفية، لاسيما لأشد الناس فقرا في فصل الشتاء. فالتيار الكهربائي في المناطق الريفية ينقطع خلال الشتاء فيما عدا ساعة أو ساعتين فقط يوميا. ومن الطبيعي يكون أعلى معدل لتوفير الكهرباء هو في العاصمة تبيليسي، وإن كان الإمداد بالكهرباء لم يكن يزيد على ست ساعات فقط في اليوم خلال شتاء عام 2001. وبالرغم من أن عدد الفقراء أعلى في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية إلا أن التفاوت في مستويات الفقر يعتبر أعلى في المناطق الحضرية.

26 - تختلف مستويات الفقر فيما بينها اختلافا كبيرا بحسب الاستهلاك الأسري. والفئة التي تضم أعلى نسبة من الفقراء هي فئة المتقاعدين الذين يعولون أطفالا (75%)، أما الفئة ذات النسبة الأقل من الفقراء فهي فئة المتزوجين الذين لا يعولون أطفالا (40%). وتعاني نسبة 59% من الأسر التي تعولها النساء وتضم أطفالا من الفقر، وتبلغ هذه النسبة 54% بين صفوف العاملين البالغين غير المتزوجين. وهكذا يبدو أن عدد البالغين الذين يحصلون على الدخل أو يكسبونه في الأسرة هو الذي يحدد مستوى الفقر، حيث أن الأسر الأكثر فقرا هي الأسر التي تضم معولين وتعتمد على شخص واحد يحصل على الدخل.

27 - من النتائج المثيرة للاهتمام التي كشف عنها المسح الأسري الذي أجرى في عام 2001، تلك التي تتعلق باهتمامات الناس ومفهومهم لأسباب الفقر. فأهم ما يشغل بالهم هو البطالة (24%) والفساد (19%) والفقر (16%) وعدم الاستقرار السياسي (12%) وانخفاض مستوى الدخل (10%). أما المشكلات العرقية والجريمة والبيئة والتلوث وارتفاع الأسعار والرعاية الصحية والتعليم، فقد حظيت باهتمامات 5% فقط أو أقل من السكان الذين شملهم المسح. وهذه المفاهيم تدل على مدى اهتمام الناس بمشاكل البطالة والفقر ومستوى الدخل. كما أن شدة اهتمامهم بمشكلة الفساد تكشف العلاقة بين الإدارة الصالحة وتوفير فرص العمل.

#### دال - معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي

28 - ترجع الأسباب الرئيسية لانتشار الفقر الريفي في السنوات الأخيرة إلى إغلاق مصانع التجهيز وانهيار أسواق المنتجات الذي اقترن بالإخفاق في الحفاظ على إنتاجية الأرض الزراعية والتخلي عن الدورات المحصولية وفقدان مخزونات البذور المحسنة للمحاصيل الشجرية وأشجار الفاكهة، لاسيما العنب والمواالح. فضلا عن ذلك يفقد المزارعون إلى الفرصة لاستخدام المستلزمات التقنية المناسبة واستخدام الأرض كضمانات إضافية للحصول على الائتمانات اللازمة لتمويل الاستثمارات في مزارعهم. كما أدى انهيار نظام الإمداد بالمدخلات وضعف قدرة العمال الزراعيين السابقين على إدارة المزارع أيضا إلى التعجيل بتدهور الإنتاج التجاري.

29 - التمايز بين الجنسين. كان للتحوّل الاجتماعي الاقتصادي الشامل في جورجيا منذ تفكك الاتحاد السوفييتي السابق أثره في هيكل الاقتصاد والمستوى المعيشي والتوازن القائم بين الجنسين. في ظل هذه الخلفية ثمة ما يدعو إلى القلق من تآكل المكاسب التي سبق أن تحققت في مجال المساواة بين الجنسين في الفترة السابقة على هذه التحولات أو أن هذا التحوّل قد يكون أثر بشكل مختلف بين الرجال والنساء. وبينما تتمتع النساء بحقوق متساوية مع الرجال بحكم

القانون، إلا أنه من حيث الواقع، فإن الأسرة في جورجيا هي أسرة أبوية بشكل ملحوظ، إلا أن المرأة لا تزال تعتبر راعية شؤون الأسرة. وتشارك المرأة على قدم المساواة في اتخاذ القرارات الأسرية، ولكن مشاركتها في المجال العام ضئيلة. وأدى تقلص نظام دعم الأسرة (مثل دور حضانة أطفال النساء العاملات)، إلى الحد من قدرة المرأة على العمل والإسهام في دخل الأسرة. وأدى تراجع خدمات دعم الأم والطفل في ظل ارتفاع معدل مشاركة القوة العاملة إلى زيادة الضغط على وقت المرأة وزيادة الضغوط الواقعة عليها. فضلا عن ذلك أتضح أيضا أن النساء لا يستفدن كثيرا من عمليات الخصخصة والتحرر الاقتصادي.

30 - يتجلى الفرق بين الجنسين فيما يتعلق بالفقر في أن فرص الرجال للحصول على عمل بأجر مجز أفضل من الفرص المتاحة للنساء. فبينما تكسب نسبة 35% من النساء ما بين 31 و60 لاري في الشهر، فإن هذه النسبة تبلغ 23% فقط بين الرجال. وعلى النقيض من ذلك، فإن 1% من النساء يكسبن أكثر من 600 لاري في الشهر بينما تبلغ هذه النسبة 4% للرجال. وتوجد أيضا فوارق بين الجنسين على المستوى الإقليمي، ففي أجارا ينتشر الفقر المدقع بين الرجال أكثر من انتشاره بين النساء، بينما الوضع على العكس من ذلك في متسكيتا - متيانت وكاخيتي حيث تبلغ نسبة من يعانون من الفقر المدقع بين النساء أربعة أمثال عدد الرجال.

31 - تخصص المرأة الريفية معظم يومها للأنشطة الأسرية، بما في ذلك رعاية الأطفال وكبار السن. وتشارك النساء بشكل فعال في مجالات الزراعة وإزالة الحشائش والحصاد وجمع المحاصيل، لاسيما الخضروات، كما أنهن يتولين عادة رعاية الحيوانات الزراعية وتجهيز المنتجات الزراعية ومنتجات الألبان. وأخذ العمل في المجال الأخير يكتسب أهمية متزايدة لمعيشة الأسر مع تدهور الدخل النقدي والارتفاع النسبي في أسعار الموارد الغذائية. والمفهوم السائد الآن هو أن عبء العمل الأسري الواقع على المرأة أخذ في الزيادة بسبب انهيار الخدمات الاجتماعية مثل توفير الطاقة، والكهرباء والغاز والإمداد بالمياه.

32 - إن عدد الأسر التي تعولها النساء من حيث الواقع أخذ في الارتفاع مع خروج الذكور من أعضاء الأسرة للبحث عن العمل في أماكن أخرى، حيث اتجهت غالبية المهاجرين إلى الاتحاد الروسي وأوروبا. وفيما يتعلق بنساء الريف، فإن الافتقار إلى الائتمان الريفي وعدم كفاية المعرفة بأساليب الإنتاج يمثلان قيودا كبرى أمامهن.

33 - الفرصة الرئيسية المتاحة للحد من الفقر في جورجيا هي اكتمال عملية تحول الاقتصاد من سيطرة الدولة إلى اقتصاد السوق. ومن العوامل الحاسمة في معالجة الفقر في المناطق الريفية التعجيل بتحويل الحاصلين حديثا على الأراضي الزراعية من العمال الزراعيين السابقين إلى مزارعين يملكون قرارهم. وتشمل الجوانب التقنية لهذا التحول تحسين سبل الحصول على المستلزمات التقنية المناسبة (بما في ذلك البذور وشتلات المحاصيل المعمرة) والائتمان الريفي والمدخلات والوصول إلى أسواق المنتجات. كذلك من بين العوامل الحاسمة في حفز الإمداد إعادة بناء وهيكلة مصانع تجهيز المنتجات الزراعية.

#### هاء - الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

34 - إن برنامج التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، الذي صدر في يونيو/حزيران 2003، يبين عملية التشاور التي أفضت إلى اعتماد البرنامج، ويقدم تشخيصا للفقر في جورجيا، ويحدد أهداف الحكومة والتدابير المقررة للحد من الفقر.

ويركز هذا البرنامج بشدة على النمو الاقتصادي باعتباره القوة المحركة الرئيسية لزيادة فرص العمل ومن ثم خفض مستويات الفقر بعد ذلك. كما يضع أهدافا محددة للنمو الاقتصادي (نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5-8% في السنة)، وخفض معدل الفقر المطلق بحلول عام 2015 (من 14% إلى 4-5%) والفقر العام (من 52% إلى 20-25%). وبلوغا لهذه الأهداف يركز البرنامج على إجراءات تحسين التسيير والإدارة وتوفير بيئة اقتصادية كلية مستقرة. وتحسين مناخ ممارسة الأعمال، وحفز التنمية البشرية، والحد من هشاشة أوضاع الفقراء من خلال تحسين استهداف شبكات الأمان وتنمية قطاعات الاقتصاد ذات الأولوية والطاقة والنقل والاتصالات والزراعة مع حماية البيئة الطبيعية في الوقت ذاته. ويتطلب هذا البرنامج أيضا تحسين أساليب تقديم الخدمات الاجتماعية الحكومية، مثل الصحة والتعليم والإمداد بالمياه والغاز، واعتماد سياسات تحقق الشفافية في الاقتصاد غير الرسمي والحد بشكل فعال من الفساد.

35 - فيما يتعلق بالقطاع الريفي يقترح البرنامج تنمية القطاع الفرعي للزراعة والأغذية. وتشمل الاستراتيجية المحددة لوزارة الزراعة والأغذية ما يلي:

- حماية حقوق المستهلكين والمنتجين لضمان سلامة المنتجات وجودتها؛
- إصلاح البنية الأساسية؛
- تحسين الوصول إلى الخدمات المالية؛
- وضع نظام للإرشاد الزراعي ورفع مستوى المهارات التقنية والإدارية للمزارعين؛
- تعزيز صناعة تجهيز المنتجات والتوسع في فرص العمل غير الزراعي في المناطق الريفية؛
- تحسين الوصول إلى الأسواق؛
- إكمال أعمال الإصلاح الزراعي ووضع نظم وطنية لمسح الحيازات وتطوير أسواق الأراضي؛
- تحسين الوصول إلى المعدات والمدخلات جيدة النوعية.

36 - إن استراتيجية الصندوق المقترحة في جورجيا تتفق تماما مع هذا البرنامج وتدعمه، حيث أنها تركز على تحسين وصول صغار المزارعين إلى الأسواق وتحسين إنتاجية المزارع وتنويع الإنتاج ليشمل تنمية الاقتصاد غير الزراعي، وتحسين الحصول على الخدمات المالية الريفية، ودعم تطوير المؤسسات القاعدية.

### ثالثا - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في القطر

37 - اشترك الصندوق في تمويل مشروعين في جورجيا هما مشروع التنمية الزراعية الذي اشتركت المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي في تمويله، وبرنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية والمرتفعات. وبدأ تنفيذ مشروع التنمية الزراعية في عام 1997، ومن المقرر الانتهاء من تنفيذه في 31 ديسمبر/كانون الأول 2005، بينما بدأ تنفيذ البرنامج في عام 2002.

38 - الدروس الرئيسية المستفادة هي: (i) مرونة تصميم المشروع أمر أساسي في إطار البيئة الاقتصادية المتقلبة في جورجيا بحيث يسمح بإجراء التعديلات في المشروع أثناء التنفيذ؛ (ii) من المهم غرس الثقة بين جميع أصحاب الشأن

قبل أن يدخل المشروع إلى مرحلة التنفيذ الرئيسية؛ (iii) بناء قدرات جميع المؤسسات التي تتعامل مع المشروع مسألة ضرورية لنجاح التنفيذ مع إتباع نهج الخطوة خطوة بحيث لا يربك المؤسسات والسلطات المحلية.

39 - توفر تجربة مشروع التنمية الزراعية العديد من الدلائل على قدرة القطاع الزراعي على تلبية الاحتياجات المعيشية للأسر الريفية في أوقات الشدة. وعندما يجد الناس الذين تعودوا على ممارسة العمل الأجير أنفسهم فجأة بدون عمل أو أجر، فإنهم يعودون إلى المزارع وإلى الزراعة المعيشية فرارا من الفقر. غير أن إمكانات كسب دخل مناسب من الزراعة ضعفت بسبب قلة فرص التسويق نتيجة لركود الطلب في الأسواق المحلية وضعف الارتباط بالأسواق الدولية. ولكن الزراعة المعيشية تحد من النطاق التجاري للزراعة وتقلل فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمارات في الحقول، كما يمكن أن تؤدي إلى الوقوع في الديون.

40 - **تسجيل الأراضي.** وفر تسجيل حيازة الأراضي وإصدار صكوك الملكية الأمن للمزارعين فيما يتعلق بحيازاتهم وحرص في نفوسهم الثقة في أنهم سوف يجنون ثمار عملهم أو عائد الموارد التي استثمروها في تحسين أراضيهم. كما أدى ذلك إلى تيسير ظهور سوق خاصة نشطة للأراضي تضم عددا كبيرا من المعاملات الثانوية (17 000 من بين 180 000 مزرعة شملتها هذه المعاملات). وبدأ المزارعون في استخدام الأرض كضمانات تكميلية، ولكن لا يوجد سوى عدد قليل من المؤسسات الإقراضية الراغبة في قبول الأراضي كضمانات للقروض بسبب المشكلات المتعلقة بتحديد قيمة الأراضي وحبس الرهن إلى حين السداد. وقد يكون تسجيل الأصول من المنقولات توسعا منطقيا في عملية تسجيل الممتلكات ويمكن أن تيسر الوفاء بشروط ضمانات القروض.

41 - **التمويل الريفي.** تبين تجربة مشروع التنمية الزراعية أن تحسين الحصول على الائتمان يحقق بالفعل فوائد ضخمة للاستثمار الزراعي ونتائجه وللعمل المعيشية الريفية، وأن نجاح أو فشل الخدمات المالية يرتبط ارتباطا وثيقا بكثافة ونوعية الإشراف على المشروع وإدارته. ويعتمد أداء المؤسسات المالية الشريكة على قدرة موظفيها على تقييم اقتراحات القروض ولاسيما القدرة على تقدير توقعات أسواق السلع التي سيتم إنتاجها، ووضع جداول زمنية للسداد بما يتفق وتدفق الدخل.

42 - يعتبر الطلب قويا في القرى على التسهيلات الائتمانية المحلية (مثل الاتحادات الائتمانية)، ولكن يتعين توخي الحذر والتأني في تطوير هذه المؤسسات وتقديم دعم كبير ومستمر لها في شكل تدريب وإشراف حتى تصبح مؤسسات مالية قابلة للبقاء. وتوجد دلائل تشير إلى أن التعاونيات الائتمانية القروية الصغيرة ليست آلية مناسبة لتقديم الائتمانات على نطاق كبير. وتوجد مزايا معينة تتمتع بها الاتحادات الائتمانية وتعاونيات الادخار الأخرى في المدن تمكنها من تنمية المدخرات ومن تقديم القروض لجميع الأغراض بدلا من التركيز على الإقراض الزراعي فقط. وهذه المزايا تسمح لها بتوسيع عضويتها وتكوين حافظة متنوعة من القروض وزيادة التزامات الأعضاء تجاه المنظمة، وكل ذلك يسهم في تحقيق الاستفادة لها.

## رابعا - الإطار الاستراتيجي للصندوق

### ألف - الطابع الاستراتيجي للصندوق واتجاهاته المقترحة

43 - سيواصل الصندوق، في السنوات الخمس القادمة، التركيز على الفقر الريفي في جورجيا. وهذا الخيار يتسق مع، ويستفيد من، الخبرات التي تراكمت لدى الصندوق في مجال تحولات القطاع الزراعي منذ بدايتها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق. وفيما يتعلق بالمناطق الجبلية والمرتفعات يلتزم الصندوق والحكومة بتنفيذ برنامج طويل الأجل يضم ثلاثة مشروعات متعاقبة على مدى 12-15 سنة. وفي الأراضي المنخفضة ساهم مشروع التنمية الزراعية مساهمة قيمة في خصخصة الأراضي وتسجيلها وأدى إلى تحسين إمكانات تطوير أسواق الأراضي الزراعية. كما ساعد هذا المشروع على نشر مفاهيم الائتمان الريفي وعملياته، ودعم الجهود الأولى التي بذلت على مستوى المنظمات المجتمعية والمشاركة والتنمية. وتحتاج هذه التدخلات بشدة إلى تعزيزها والمضي في تطويرها حتى تؤدي الثمار المنشودة.

44 - كان انهيار نظام التسويق السوفييتي وضعف الطلب المحلي الفعال في جورجيا المستقلة، الذي صاحبه بطء تطوير منافذ التسويق الأخرى، يعني عجز صغار المزارعين عن بيع إنتاجهم، رغم قلته، ومن ثم دفعوا دفعا إلى الاعتماد على الزراعة المعيشية. ويعتمد إنعاش الزراعة وإضفاء الطابع التجاري عليها، ومن ثم الحد من الفقر في نهاية المطاف، اعتمادا كبيرا على **روابط السوق**، أي البحث عن أسواق لتصريف المنتجات الزراعية وربط صغار المزارعين بها. وتهدف استراتيجية الصندوق في جورجيا إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية بدعم المزارعين (من خلال تقديم الائتمانات الريفية وتوفير المستلزمات التقنية المناسبة والتدريب) حتى يصبحون منتجين/أصحاب قرار أكفاء على مستوى المزارع. كما ستدعم الجهود الرامية إلى وضع ترتيبات مؤسسية مناسبة (صناعات التعبئة/الفرز الصغيرة والمتوسطة، وصناعات التجهيز وتطوير منظمات صغار المنتجين الزراعيين) التي تيسر وضع ترتيبات تسويقية أكثر فعالية وشفافية وربحية تشجع المزارعين على بيع إنتاجهم فيها. وستكون إقامة الشراكات في هذا الصدد مع المانحين الأكثر توجها نحو الأسواق ومع القطاع الخاص مسألة ضرورية للقيام بالمهمة الشاقة المتمثلة في إعادة الهيكلة والإعمار وضخ رأس مال جديد في أنشطة تجهيز الإنتاج الزراعي وتسويقه.

45 - كشرط مسبق للنمو الاقتصادي والمشاركة في الأسواق، سيواصل الصندوق أيضا دعم استثمارات مختارة في **تحسين الإنتاجية على مستوى المزرعة**. فلا تزال ثمة حاجة إلى تيسير الحصول على البذور المحسنة والخدمات البيطرية والإرشادية لدعم صغار المزارعين المحرومين. وسوف تركز استثمارات الصندوق ليس فقط على الإنتاج الزراعي الأولى وإنما أيضا على مجالات أخرى للاقتصاد الريفي. وهذا التركيز يبرره كثرة عدد سكان الريف الذين يعتمدون على أنشطة أخرى غير الزراعة كمصدر أساسي لمعيشتهم. والواقع أن دعم **الاقتصاد الريفي غير الزراعي**، مثل القائمين على صناعات تجهيز الإنتاج الزراعي الصغيرة والمتوسطة، ومقدمي الخدمات الزراعية وأمثالهم من أصحاب الأعمال الريفيين، يتيح بعض أفضل الفرص لحفز النمو وتطوير الأسواق الجديدة اللازمة للحد من الفقر. وسوف يدعم الصندوق هذه المشروعات من خلال توفير الخدمات المالية المناسبة والمساعدة التقنية لوضع خطط عمل المشروعات وتحديد فرص التسويق الجديدة. وستكون الشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية القادرة على تقديم هذه الخدمات عنصرا مهما وعمليا في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

46 - سيواصل الصندوق إعطاء أولوية كبرى لتطوير **الخدمات المالية الريفية** كشرط جوهري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وقد اكتسب الصندوق خبرة كبيرة مع الاتحادات الائتمانية في جورجيا، ولكنه قد يستخدم نهجا أخرى في تقديم الائتمان الريفي من خلال آليات استهداف فئة محددة من المستفيدين. وقد يشمل ذلك رابطات الائتمان القروية الموجهة إلى المنتجين الريفيين الجدد والمساعدة في ضمان سداد الائتمانات من خلال المسؤولية التضامنية والضغط الجماعية أو باتخاذ ترتيبات أخرى ذات طابع رسمي أكبر تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم روابط السوق الجديدة ودفع عجلة النمو في مجالات الاقتصاد الريفي الأخرى غير الزراعية. وفي هذا السياق سوف يركز الصندوق على القنوات الجديدة لتوزيع الائتمانات التي تستهدف الأسر الزراعية القروية فضلا عن تجار السلع ومقدمي الخدمات الزراعية والقائمين بتجهيز المنتجات الزراعية وغير ذلك من أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة.

47 - مع اكتمال تفكك مزارع الدولة والمزارع التعاونية الكبيرة تقريبا أصبح إنشاء **رابطات المزارعين**، التي يمكن أن تجمع صغار المزارعين معا، مسألة ضرورية للتنمية الزراعية والحد من الفقر الريفي. ومن شأن وجود هذه التجمعات أن يبسر إدارة الموارد الزراعية بتحقيق وفورات الحجم، وخفض تكاليف المعاملات، وتقديم الائتمان الريفي وتعزيز القدرة على المساومة في الأسواق.

48 - إن تشكيل وتشجيع المنظمات المجتمعية كأدوات للتغيير مسألة حاسمة في استراتيجية الصندوق في مجال استهداف فقراء الريف، لاسيما المعدمين وصغار المزارعين والنساء. وقد خلف انهيار المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العامة وراءها فراغا يجب أن تملؤه مؤسسات بديلة تتمتع بالكفاءة. ولذلك فإن أنشطة **التنمية المجتمعية** الرامية إلى تنظيم وتدعيم وتمكين المزارعين وقرء الريف والنساء، ستشكل جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية. وسوف تعزز هذه العملية بفضل ارتفاع معدل التعليم في جورجيا مما يشكل أصولا اجتماعية مهمة ونقطة انطلاق فعالة لتنفيذ برنامج فعال للتنمية وتشكيل التنظيمات المجتمعية.

### باء - الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع

49 - في عام 2002 بادر الصندوق بإعداد دراسة مواضيعية عن المزايا النسبية لعدد مختار من السلع وعمليات تسويق الإنتاج الزراعي بواسطة قرء الريف في الإقليم الفرعي للدول المستقلة حديثا بغرض تلبية الحاجة إلى النمو الزراعي الموجه إلى الأسواق وتيسير الانتقال من الزراعة المعيشية إلى الإنتاج القائم على السوق. ولذلك كان الهدف الرئيسي للدراسة هو طرح توصيات لتعزيز قدرة السلع الرئيسية التي ينتجها قرء الريف في عدد مختار من البلدان على المنافسة وتسويقها. وقد اختيرت ألبانيا وجورجيا ومولدوفا كحقل للتجارب.

50 - أجريت الدراسة على مرحلتين، حيث تم في المرحلة الأولى تحليل المزايا النسبية والقدرة التنافسية، الاقتصادية والمالية، لعدد مختار من السلع الرئيسية. وركزت المرحلة الثانية على تحليل سلسلة التسويق لتحديد الاختناقات التي تعترض وصول صغار المزارعين إلى الأسواق. وعقدت في مايو/أيار 2004 حلقة عمل لتشارك نتائج الدراسة مع مختلف أصحاب الشأن في جورجيا.

51 - وخلصت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية: (i) المحاصيل الحولية من الحبوب وبذور الزيت هي أكثر المحاصيل الحقلية شيوعا في جورجيا. وبينما لا تحقق هذه المحاصيل سوى عائد محدود إلا أنها تحتاج أيضا إلى

تكاليف نقدية محدودة يقدر الفقراء عليها؛ (ii) المحاصيل المروية أكثر ربحية بكثير من المحاصيل الأساسية البعلية ولكن زراعتها أكثر تكلفة. فضلا عن ذلك غالبا ما يتطلب ذلك إصلاح شبكات الري وتحسين سبل الحصول على التمويل؛ (iii) يمكن لزراعة الخضروات أن تحقق عائدا مجزيا للمزارعين إذا بيعت طازجة بتيسير الوصول إلى الأسواق؛ (iv) الزراعات المعمرة مثل أشجار الفاكهة والعنب، تتيح بعض أفضل الفرص لتحقيق دخل مرتفع لفقراء الريف ومشاركتهم في الأسواق. ويحتاج الهكتار من أراضي هذه المحاصيل إلى نفقات نقدية مرتفعة ولكن العائد الصافي يكون أعلى من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي حتى في الحيازات الأسرية التي تبلغ نصف هكتار أو أقل. ويمكن أن يشكل ارتفاع تكاليف استهلاك الأنشطة عائدا كبيرا أمام المزارعين الفقراء، كما أن وجود أسواق منظمة وجيدة الأداء عامل حاسم في نجاح هذه الأنشطة؛ (v) وفيما يتعلق بالإنتاج الحيواني، فإن القطعان الأكبر تعتبر استراتيجية للحد من الفقر أفضل من تحسين الإدارة. وينطبق ذلك بشكل خاص على الماشية حيث تبلغ تكلفة وحدة تضم ثلاث أبقار نفس تكلفة وحدة كثيفة للتربية تضم بقرة واحدة ولكنه يحقق فوائد أضعافا مضاعفة. وبينما قد يكون من الصعب على العديد من الفقراء تلبية الاحتياجات النقدية لتربية وحدة من ثلاث أبقار إلا أن الدخل المنتظم من بيع الألبان يساعد في معادلة هذا العبء المالي.

52 - تبين الدراسة مجالات محددة للتدخل في القطاع الزراعي، بما في ذلك تحسين سبل الحصول على رأس المال العامل قصير الأجل وتمويل الاستثمارات متوسطة الأجل، وتكنولوجيا الإنتاج الحديثة والأساليب المتطورة لإدارة المزارع، وإصلاح شبكات الري وتحسين الحصول على المدخلات والميكنة والبذور ومواد الغرس. وفيما يتعلق بالتسويق، تشير الدراسة إلى أن قطاع التجارة المرن صغير النطاق القائم على أساس تعدد المتعاملين المستقلين الذي تطور في السنوات الأخيرة فأصبح صالحا للتعامل مع الظروف الجارية. غير أن الأمر يتطلب وجود منافذ أكثر استقرارا واهتماما بالجودة مع استقرار الإمداد فيها حتى يتسنى الخروج بشكل مستدام من مرحلة الارتباك التي سببتها عملية التحول. ويمكن تحقيق ذلك بتحسين فرض تنفيذ قانون التعاقد ودعم تطوير برامج التعاقد مع مجموعات المزارعين والاستثمار في المرافق ذات الحجم المناسب لعمليات تجهيز المنتجات وجمعها وفرزها وتعبئتها وتخزينها، بالإضافة إلى ضمان الجودة.

### جيم - نطاق المشروع وإمكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

53 - أتاح مشروع التنمية الزراعية فرصة كبيرة لبناء الشراكات مع الوكالات الثنائية والمؤسسات المالية الدولية بسبب الاهتمام الكبير بخصخصة الأراضي وتسجيلها الذي أعربت عنه أطراف مختلفة، مثل الوكالة السويدية للتعاون الدولي الإنمائي، والحكومة الهولندية، والمؤسسة الإنمائية لانتانات التعمير، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وأنشأ المشروع أيضا أساسا مؤسسيا قويا لتقديم الانتانات الذي سيستخدم في تنفيذ عنصر الانتماء في إطار برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية والمرتفعات. وبالإضافة إلى ذلك شرع البرنامج الأخير في إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية العاملة في جورجيا.

### دال - فرص إقامة روابط مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى

54 - يشترك الصندوق مع البنك الدولي في تمويل مشروع التنمية الزراعية ويعمل على تعزيز وتنسيق هذه الشراكة في إطار مشروع جديد مقترح يتعلق أساسا بتطوير روابط السوق والوصول إلى الخدمات المالية الريفية. وسوف يتيح المشروع الفرص لعقد شراكات جديدة مع المشروعات التي تمويلها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأمن الغذائي الذي يموله الاتحاد الأوروبي.

55 - يجري، في إطار برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية والمرتفعات، بذل جهود أولية لاستكشاف الروابط مع البرنامج القطري الذي يتولاها برنامج الأغذية العالمي بمساعدة المجتمعات المحلية في مناطق المرتفعات.

### هاء - مجالات حوار السياسات

56 - إن تحول اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق يتطلب اتخاذ قرارات سياساتية جوهرية وما يترتب على ذلك من تغييرات في الإطار القانوني. ومن المرجح أن تؤدي القرارات السياسية هذه وما يترتب عليها من نتائج ملموسة إلى تحقيق تغيير كبير في توزيع حقوق الملكية (مثل ملكية الأراضي)، وفي هيكل حوافز الإنتاج والاستثمار، وفي السلوك الاجتماعي للأفراد والمجتمعات، وفي أهداف الحد من الفقر. وسوف يستخدم الصندوق موارد القروض والمنح لدعم الحوار بشأن السياسات الذي يهدف إلى التأثير على المعنيين لإتباع سياسات مواتية للفقراء. وسوف يقيم شراكات مع المتعاونين المتفهمين معه في الأفكار بغرض مواصلة حوار السياسات، باستخدام المشروعات المستكملة بالمنح، كمدخل لهذا الحوار بشأن قضيتين مهمتين تؤثران على نجاح استراتيجيته القطرية وهما:

- **الوصول إلى الأسواق المالية**، الذي يعتبر حاليا محدودا للغاية بسبب الارتباط التاريخي بآليات التخطيط المركزي في عهد الاتحاد السوفييتي. ويشترك الصندوق والجهات المانحة الأخرى في بذل جهود جادة لنشر مفهوم تقديم الائتمانات إلى المزارعين وإنشاء أصول يمكنهم استخدامها كضمانات إضافية من خلال خصخصة الأراضي والأسواق، ووضع إجراءات للتمويل الريفي، والتماس الدعم والمشاركة من المنظمات المجتمعية وروابط المنتفعين والروابط والاتحادات الائتمانية والمنظمات غير الحكومية.
- **الوصول إلى الأسواق**، لاسيما أسواق المنتجات؛ يشكل حاليا أهم جوانب السياسات الحكومية. وتعتبر هذه الاستثمارات حاسمة في تحسين قدرة المنتجات على المنافسة وجذب المشترين في الأسواق. ويجري الصندوق دراسة تهدف إلى توفير مزايا نسبية للمحاصيل الرئيسية (العنب، والموالح، والشاي، والخضروات)، وتحديد أفضل السبل لزيادة القيمة المضافة، وإكتساب حصة أكبر في أسواق عدد من الدول المستقلة حديثا، مثل جورجيا. وسوف تشكل نتائج هذه الدراسة إطارا للحوار مع الحكومة بشأن السياسات والمبادرات الاستثمارية المقبلة في هذا القطاع.



### واو - مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

57 - تستعين مشروعات جورجيا، بشكل متزايد، بالمنظمات غير الحكومية الخدمية في تقديم الخدمات التقنية. وكان البحث عن مقدمي هذه الخدمات في الماضي مسألة عويصة وتستغرق وقتاً طويلاً. فلم تكن العروض المقدمة لهم مغرية لأن القانون في جورجيا كان يفرض على مقدمي الخدمات أن يساهموا بما لا يقل عن 20% من قيمة العقد. وكان تقديم أتعاب هذه الخدمات يتم على أساس المدخلات والنواتج وليس على أساس الحصيلة. أما الآن فقد تم تبسيط إجراءات الاستعانة بمقدمي الخدمات مع تخفيف شروط المساهمات المالية والتركيز بشكل أكبر على الخبرات والإمكانات الإدارية والتقنية. وبمساعدة من الصندوق والمؤسسة المتعاونة معه أصبحت العقود تركز أكثر على ما تحققه الخدمات المقدمة من نتائج وآثار، وما تنجزه من أهداف.

58 - جميع مشروعات الحافظة تعتمد على مشاركة أصحاب المصلحة في توضيح أهدافها وغاياتها وتحديد مؤشرات النتائج والأثر المستخدمين في بيان مدى إنجاز أهداف المشروعات. كما أن هذه المشروعات تضع خطط عمل محددة لتنفيذ نظام الرصد والتقييم الذي يستهدف قياس الأثر.

59 - في العقد الماضي، اضطلع الصندوق بعمليات في الإقليم الفرعي للدول المستقلة حديثاً تصدر فيها لعدد من الابتكارات الرائدة الناجحة في مجالات إصدار صكوك حيازة الأراضي وتسجيلها، وتطوير نظم التمويل الريفي القائمة على مستوى القرى، والإدارة التشاركية للري، وإقامة الروابط بالأسواق، وتوليد فرص كسب الدخل من العمل غير الزراعي. وبسلم الصندوق بمزايا الاستعانة في تنفيذ المشروعات بالمعرفة والخبرة المتوافرة للمدراء والخبراء التقنيين في هذه البلدان. وفي عام 2002 عقدت حلقة عمل في جورجيا عن الإدارة المالية في الإقليم، كما عقدت حلقة عمل عن النهج المعيشية المستدامة في عام 2003. ويجري تنظيم زيارات دورية متبادلة بين المشروعات في جورجيا وأذربيجان.

60 - **دمج الجنسين.** يقدم الصندوق أيضاً، بدعم من ألمانيا، منحة مساعدة تقنية تهدف إلى دمج اعتبارات الجنسين في الإقليم الفرعي للدول المستقلة حديثاً، بما في ذلك جورجيا. وبموجب هذه المنحة تطرح مشروعات الصندوق في جورجيا اقتراحات لتنفيذ أنشطة تجريبية أو تكميلية تدعم المساواة بين المستفيدين، رجالاً ونساءً، في اغتنام فرص التنمية والحصول على الخدمات والموارد.

### زاي - إطار الإفراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري

61 - إن برنامج التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، الذي انتهت حكومة جورجيا من وضعه في عام 2003، يوفر إطاراً عاماً لأنشطة الحكومة والجهات المانحة في مجال الحد من الفقر، ووضع الأساس الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي المستدام. وبدل هذا البرنامج على مدى التزام الحكومة بالحد من الفقر، ويحدد إطار السياسات والأولويات الاستراتيجية. وسوف يدعم الصندوق هذا البرنامج، مركزاً على المبادرات الموجهة إلى المناطق الريفية وعلى التوجهات التي تؤكد الدور البارز الذي تلعبه الزراعة في الاقتصاد الريفي.

62 - سوف يستمر برنامج الصندوق في جورجيا في التركيز على النظامين المعيشيين الرئيسيين في المناطق الجبلية والمنخفضات التي تقع بين القوقاز الأكبر والأصغر، وسيعمل الصندوق على ألا يزيد عدد عملياته الجارية على عمليتين متزامنتين، منهما عملية واحدة في كل من النظامين المعيشيين.

63 - بناء على التوقعات الجارية لنظام تخصيص الموارد القائم على الأداء سوف تكون جورجيا مؤهلة لأن ينطبق عليها التصور الإقراضي الأساسي وقدره 8-10 مليون دولار أمريكي كل ست سنوات، وهو ما يكفي لقرض من أجل مشروع واحد. ومع تحسين الإطار السياساتي والمؤسسي العام، وإطار السياسات القطاعية، و/أو أداء الحافظة، يمكن النظر في تصور أساسي أعلى قدرة 8-10 مليون دولار أمريكي كل أربع سنوات.

64 - البرنامج الجاري للتنمية الريفية في المنطق الجبلية والمرتفعات يستدعي مرحلة ثانية منه يبدأ إعدادها مع تقييم منتصف المدة المقرر إجراؤه في السنة الرابعة من المرحلة الأولى الجارية من البرنامج (2006). وسوف يتم رصد هذا الجدول الزمني عن كثب بحثاً عن فرصة للإسراع في عملية الإعداد وفقاً لمعدل سرعة التنفيذ، وتحقيق الأثر المنشود، والاستدامة، وتلبية طلبات المستهدفين من استثمارات البرنامج وخدماته.

65 - وفيما يتعلق بالمناطق المروية/البعلية المنخفضة، فإن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية تستهدف إعداد مشروع يهدف إلى تعزيز دور المزارعين من القطاع الخاص، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين الطلب الفعال، والأسعار التي يحصل عليها المنتج، وزيادة حصة المزارعين من هذه الأسعار، والاستفادة من الخبرة المكتسبة من تنفيذ مشروع التنمية الزراعية المقرر الانتهاء من تنفيذه بحلول نهاية 2005.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

GEORGIA

<b>Land area (km<sup>2</sup> thousand) 2001 1/</b>	69	<b>GNI per capita (USD) 2001 1/</b>	590
<b>Total population (million) 2001 1/</b>	5.22	<b>GDP per capita growth (annual %) 2001 1/</b>	6.2
<b>Population density (people per km<sup>2</sup>) 2001 1/</b>	76	<b>Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/</b>	4.6
<b>Local currency</b>	Lari (GEL)	<b>Exchange rate: USD 1 =</b>	GEL
<b>Social Indicators</b>		<b>Economic Indicators</b>	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	-0.4	GDP (USD million) 2001 1/	3 138
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	8	Average annual rate of growth of GDP 1/ 1981-1991	-1.9
Crude death rate (per thousand people) 2001 1/	10	1991-2001	-2.5
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	24	Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
Life expectancy at birth (years) 2001 1/	73	% agriculture	21
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	2.5	% industry	23
Poor as % of total rural population 1/	45	% manufacturing	n/a
Total labour force (million) 2001 1/	2.68 a/	% services	56
Female labour force as % of total 2001 1/	47	Consumption 2001 1/	
<b>Education</b>		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	8
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	96	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	89
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	n/a	Gross domestic savings (as % of GDP)	3
<b>Nutrition</b>		<b>Balance of Payments (USD million)</b>	
Daily calorie supply per capita, 1997 2/	2 768	Merchandise exports 2001 1/	345
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 3/	12 a/	Merchandise imports 2001 1/	685
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 3/	3 a/	Balance of merchandise trade	-340
<b>Health</b>		Current account balances (USD million)	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	7 a/	before official transfers 2001 1/	-432
Physicians (per thousand people) 2001 1/	4 a/	after official transfers 2001 1/	-269
Population using improved water sources (%) 2000 3/	79	Foreign direct investment, net 2001 1/	132
Population with access to essential drugs (%) 1999 3/	0-49	<b>Government Finance</b>	
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/	100	Overall budget balance (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	0.1
<b>Agriculture and Food</b>		Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	11
Food imports (% of merchandise imports) 2001 1/	n/a	Total external debt (USD million) 2001 1/	1 714
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	504	Present value of debt (as % of GNI) 2001 1/	34
Food production index (1989-91=100) 2001 1/	79	Total debt service (% of exports of goods and services) 2001 1/	9
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	1 676	Lending interest rate (%) 2001 1/	27
<b>Land Use</b>		Deposit interest rate (%) 2001 1/	8
Arable land as % of land area 2000 1/	11		
Forest area as % of total land area 2000 1/	43		
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	44		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2003

2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000

3/ UNDP, *Human Development Report*, 2003

**LOGICAL FRAMEWORK**

Strategic Goal	Objective	Outputs	Instruments	Main Indicators
<ul style="list-style-type: none"> <li>• Empower the rural poor to overcome their own poverty.</li> <li>• Expand gainful economic opportunities for rural populations</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Develop coherent and supportive national policies and a conducive institutional framework for smallholder development</li> <li>• Provide critical investments to provide support to rural households and entrepreneurs, individuals and groups to enhance productivity and improve incomes</li> </ul>	<p><b>Empowerment of the rural poor through:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Strengthened beneficiary capacity to organize themselves for participating in the market economy and managing the natural resource base sustainably</li> </ul> <p><b>Development of smallholder, market-oriented agriculture and small and medium enterprises :</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Improved production technology and knowledge;</li> <li>• Improved marketing linkages; and</li> <li>• Improved access to finance.</li> </ul> <p><b>Close attention paid to cross-cutting issues:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Gender balance/equity;</li> <li>• Participation;</li> <li>• Environmental sensitivity</li> </ul>	<p><b>Programme Support</b></p> <p>Focus lending operations on initiatives that improve rural living conditions, empower rural people, increase agricultural productivity, enhance local value adding and increase rural income</p> <p><b>Policy Dialogue</b></p> <p>Pro-poor institutional and policy framework for:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Land rights and markets;</li> <li>• Rural finance;</li> <li>• Access to markets</li> </ul> <p><b>Partnership Development and Knowledge Management</b></p> <p>Linking with strategic partners for knowledge sharing and policy dialogue</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Participation and representation of the rural poor in policy and political processes</li> <li>• Proliferation of rural institutions such as farmer organizations, producer associations and credit unions</li> <li>• Increased income of smallholders</li> <li>• Increase in number and expansion of outreach of rural finance providers; increase in number and average size of financial transactions coupled with high credit repayment rates</li> <li>• Increase in volume of marketed output and expansion in value adding to local produce, increase in farmers' share of final consumer price</li> </ul>

### STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/threats	Remarks
Ministry of Agriculture and Food Industry (MAFI)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Since 1995, MAFI became the major government organization dealing with food and agriculture.</li> <li>• Skilled personnel (agronomists, livestock experts, etc.) with knowledge of the rural situation and technical potential for the different agricultural zones.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Centralized and bureaucratic approach.</li> <li>• Unwillingness of staff to relocate to rural areas.</li> <li>• Limited operating budget.</li> <li>• Limited management capacity.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Changing circumstances require changing mission consistent with the operation of a market-oriented economy and the increased role of private-sector institutions.</li> <li>• Restructure MAFI to strengthen capacity in main areas of responsibility: policy analysis, monitoring and enforcement of plant and animal health regulations, market information and stewardship of natural resources; train personnel and enhance capacity to fulfil new responsibilities; reallocate resources to reflect new roles.</li> </ul>	
Research and extension system (Georgian Academy of Agricultural Sciences (GAAS))	<ul style="list-style-type: none"> <li>• 27 major research institutions under GAAS.</li> <li>• Large pool of qualified research staff.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• System isolated and out of touch with the evolving needs of domestic farmers.</li> <li>• Younger professionals outmigrate; older professionals have difficulty adjusting to changing times.</li> <li>• Centralized approach, focus on maximization of production rather than profits, lack of extension messages for small farmers and lack of commitment to participatory approaches.</li> <li>• Far more research institutes, colleges, and employees than warranted by size and diversity of agriculture, and more than can be supported by state budgets.</li> <li>• Currently lack of extension services and limited ability of farmers to pay for private extension services.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Duties and responsibilities not consistent with the operation of a market-oriented economy and the increased role of private-sector institutions.</li> <li>• New strategy focuses on economic potential and constraints.</li> <li>• Enhance institutional and human resource capacity and increase interaction with farmers through emphasis on adaptive research and demonstrations on farmer fields.</li> </ul>	

**STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS – CONTINUED**

<b>Institution</b>	<b>Strengths</b>	<b>Weaknesses</b>	<b>Opportunities/threats</b>	<b>Remarks</b>
Agriculture cooperatives	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Good branch network.</li> <li>• Experience with small farmers.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Lost public confidence. Services offered not consistent with the operation of a market-oriented economy and the increased role of private-sector institutions.</li> <li>• Collapse of state and cooperative marketing institutions.</li> <li>• Overstaffed.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Re-establish and restructure agriculture cooperatives and, where appropriate, support their development into private agribusiness enterprises.</li> <li>• Promote the establishment of modern cooperative producer associations as a vehicle for linking producers to marketing outlets and increasing marketed surplus.</li> </ul>	
Non-governmental organizations	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Strong NGO network.</li> <li>• Solid previous history.</li> <li>• Hands-on experience.</li> <li>• Good social solidarity.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Weak resource base.</li> <li>• Very few NGOs have achieved financial sustainability.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Develop partnerships for mobilizing and empowering rural communities and women in particular.</li> <li>• Provide sustainable link between private sector and rural poor in terms of inputs and marketing opportunities for agricultural and agriculturally related output; and facilitate use of modern technologies to supply technical support and extension, with a view to optimizing costs and promoting sustainability of such services.</li> </ul>	

**IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME**

IFAD's strategic objectives are to strengthen the capacity of the rural poor and improve their equitable access to productive natural resources (in this case agricultural land), financial assets and markets. The proposed COSOP has profound linkages with the thrust of IFAD's regional strategy for Near East and North Africa. It will specifically aim at improving the productive capacity of the rural poor, enhancing their access to product markets, increasing their share of the market value of produce, empowering rural women and mainstreaming gender activities, and conserving natural resources.

IFAD has so far played a catalytic role in the transformation of the agricultural sector. For the duration of this COSOP, IFAD will concentrate its efforts on enhancing marketing opportunities, developing market linkages throughout the marketing chain from producers to consumers, and expanding the provision of rural financial services to rural inhabitants. The COSOP advocates support to the building of community and user organizations as recipient and delivery mechanisms at various stages of the agribusiness production chain (from production inputs to marketing of produce). IFAD's support will also focus on capacity-building of community and user organizations, enhancing their ownership of resources (particularly land) and of project investments, ensuring their participation and empowering small farmers and rural entrepreneurs through training and extension.

**ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED**

<b>Donor/agency</b>	<b>Nature of project/programme</b>	<b>Project/programme coverage</b>	<b>Status</b>	<b>Complementarities/synergy potential</b>
World Bank	Agriculture Development Project, cofinanced with IFAD.	National	Ongoing	Address major constraints on increasing agricultural productivity. Develop an agricultural credit system. Facilitate increased liquidity in land markets. Support land reform through the establishment of an institutional framework for land registration and the issue of land titles.
Dutch Government	Imports of quality seeds.	National	Ongoing	
Japan	The Increase of Food Production (2KR) Project.	National	Ongoing	Provided funds for agricultural machines (such as tractors and grain combines, and for triple super phosphate fertilizers).
KfW (German bilateral programme)	Technical assistance in agriculture. Imports of quality seeds for potato and vegetables. Drafting seed legislation.		Ongoing	Provision of a cadastre system. Development of a land registration system.
European Union Technical Assistance to CIS Countries (TACIS) projects	Crop protection legislation.	National	Ongoing	Law on pesticides and agrochemicals; law on protecting crops from harmful organisms; law on agricultural quarantine; law on administrative rights.
United States-based Agricultural Cooperative Development International/Volunteers in Overseas Cooperative Assistance (ACDI/VOCA), USAID (through various NGOs such as CARE, etc.)	Seed Enterprise Enhancement and Development Project.	National	Ongoing	Create, test and institutionalize a functioning seed production system for high-yielding maize, wheat, potato and sunflower.



